MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية
للبنك المصرى لتنمية الصادرات فى ٣١ديسمبر ٢٠١٨

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصرى لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصرى لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقبا حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الإستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية .

القاهرة في ١٣فبراير ٢٠١٩

مراقبا الحسابات

الأستاذ الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبة / سلوى يونس سيد
مدير عام
الجهاز المركزي للمحاسبات

البنك المصرى لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى المجمعة الدورية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	(١٢)	١,٥٦٣,٨٠٠,٨٠٢	٢,٣٣٥,٠٥٥,٧٣٨
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٤٨٧,٨٠٩,٩٤٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	١١,٥٥٤,٩٩٨,٨٧٩
أصول مالية بغرض المتاجرة	(١٥)	١٢٥,٢١٤,٥٣١	٢٦,٤٤١,٢٥٠
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٦)	٢١,٧٧٥,٧٢٩,٠٣٥	٢٠,٠٠٢,١١٤,٦٥٥
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٦)	٨٨,٦٨٩,٨٠٠	٨٩,٤٨٣,٧٢٠
مشتقات مالية	(١٧)	٠	١٥,٣٩٩,٠٤٥
إستثمارات مالية:			
- متاحة للبيع	(١٨)	١,٤٧٩,٠٨١,٦٥٤	١,٤٦١,٩٩١,٢٢٤
- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١٨)	١,٩٤٠,٧٥٣,٥٨١	٢,١٨٤,٧٩٠,٠٤٨
إستثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة	(١٩)	٦,٨٧٥,٠٠٠	٦,٨٧٥,٠٠٠
أصول غير ملموسة	(٢٠)	١١,٥٥٠,٤٤٢	٣,٨٥٠,٠٧٢
أصول أخرى	(٢١)	٩٦٩,٠٠٦,١٠٨	١,٠٤٨,٤١٣,٣٥٨
أصول ثابتة	(٢٢)	٦٠٧,١٨٨,٢١٥	٤١٣,٧٣٢,٦١٠
إستثمارات عقارية	(٢٣)	٣٠٤,٠٢٦,٥٨٤	٣٠٤,٨٤٩,٣١١
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٤)	١٤,٣٢٤,١٣٠	١٤,٣٣٨,١٠٦
إجمالي الأصول		٤٦,٢٠٧,٥٠٣,٠٦١	٤٤,٩٥٠,١٤٢,٩٥٨
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٣,٥٤٦,٢٢٩,٧٢٤	٢,٧٣٥,٢٩١,٥٥٧
ودائع العملاء	(٢٦)	٣٤,٧٠٦,٩١٥,٣٨٤	٣٤,٦١٣,٠٠٧,٥٥٣
أدوات دين مصدرة	(٢٧)	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
قروض أخرى	(٢٨)	١,٧٨٣,٩٦٤,١٠٧	١,٨٩٨,٥٤٥,٩٧٧
إلتزامات أخرى	(٢٩)	١,٠٤٣,٨٦٢,٠٢٧	٩١٢,٤٦٢,٥٢٦
مخصصات أخرى	(٣٠)	١٤٧,٦٤٦,٦٨٤	١٣٦,٠٧٥,٣٧٦
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٣١)	٢٠,١٠٥,٨٤٦	٢١,٠٠٦,٧٢٩
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٢)	١١,٧٩٩,٩٢٩	١١,٧٩٩,٩٢٩
إجمالي الإلتزامات		٤١,٣١٠,٥٢٣,٧٠١	٤٠,٣٧٨,١٨٩,٦٤٩
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣٣)	٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠
إحتياطيات	(٣٣)	٧٠٥,٦٥٥,٩٦١	٣٧١,٥٩٩,٢٤١
أرباح محتجزة		١,٢٤١,٥٤٩,١٩٠	١,٢٥١,٥٦٤,٧٥٢
		٤,٦٧٥,٢٠٥,١٥١	٤,٣٥١,١٦٣,٩٩٣
حقوق الأقلية		٢٢١,٧٧٤,٢٠٩	٢٢٠,٧٨٩,٣١٦
إجمالى حقوق الملكية		٤,٨٩٦,٩٧٩,٣٦٠	٤,٥٧١,٩٥٣,٣٠٩
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية		٤٦,٢٠٧,٥٠٣,٠٦١	٤٤,٩٥٠,١٤٢,٩٥٨

تعتبر الإيضاحات من (١) الى (٣٧) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

تقرير الفحص المحدود مرفق .

محمد فتوح إمام
المدير المالى

مرفت زهدى سلطان
رئيس مجلس الإدارة

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد مصطفى شوقى
MAZARS مصطفى شوقى

محاسبة / سلوى يونس سيد
مدير عام
الجهاز المركزى للمحاسبات

البنك المصرى لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة الدورية
عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	٢,٦٦٨,٦٥٤,٧٢٢	٢,١٧٩,٢٩٤,١٦٧
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(١,٧٧٢,٥٧٣,٩٢٢)	(١,٥٨٧,٥٣٩,٠٨٦)
صافي الدخل من العائد		٨٩٦,٠٨٠,٨٠٠	٥٩١,٧٥٥,٠٨٠
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	١٩٧,١٨٠,٠٢٨	١٦٣,١١٧,٥٧٤
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٢١,٤٣٩,٥٨٦)	(٢٦,٠١٩,٥٦٥)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		١٧٥,٧٤٠,٤٤٢	١٣٧,٠٩٨,٠٠٩
توزيعات الأرباح	(٧)	٢,٠٠٢,٣٨٧	٣,٥٣٢,١١١
صافي دخل المتاجرة	(٨)	١٢,٢٦٠,٠٢٦	٥٣,٢٠٨,٦٤١
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٨)	(٦٢,٦٣٢,٣١٨)	(٣٦,٥٩١,٧٢٥)
(عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	(٤٤,٧٣٠,٥٠٠)	(٤,٧٤٤,٠٠٠)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٣٨٠,٦٧٨,٩٠٠)	(٢٤٨,٩٤٧,٤٥٠)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	١٣٦,٣٤٣,٧٦١	٤٨,١٦٧,٧٨٥
صافى الربح قبل الضرائب		٧٣٤,٣٨٥,٦٩٨	٥٤٣,٤٧٨,٤٥٢
ضريبة الدخل		(١٤٧,١٩٣,٥٥٢)	(١٤٦,٦٢٣,٧٧٣)
الضرائب المؤجلة		(١,٥٨٠,٠٩٧)	(٩١١,١٧٧)
صافى أرباح الفترة		٥٨٥,٦١٢,٠٤٩	٣٩٥,٩٤٣,٥٠٢
يتمثل فى:			
نصيب المساهمين في البنك		٥٧١,١١٧,٣٠٢	٣٨٤,١٩٧,٦٠٠
نصيب الأقلية		١٤,٤٩٤,٧٤٦	١١,٧٤٥,٩٠٢
		٥٨٥,٦١٢,٠٤٩	٣٩٥,٩٤٣,٥٠٢

تعتبر الإيضاحات من (١) الى (٣٧) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.
تقرير الفحص المحدود مرفق .

محمد فتوح إمام

المدير المالى

البنك المصري لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية
عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		٧٣٤,٣٨٥,٦٩٨	٥٤٣,٤٧٨,٤٥٢
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٢)	٣٢,٩٥٠,٠٨٦	١٧,٠٥٢,٢١٣
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٠)	٧,٧٩٩,١٥٥	١,١٠٦,٣٢٦
اهلاك استثمارات عقارية	(٢٣)	٤٩,٧١٤	٥١,٥٧٧
عبء (رد) الاضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	٤٤,٧٣٠,٥٠٠	٤,٧٤٤,٠٠٠
اضمحلال استثمارات مالية متاحة للبيع	(١٨)	٦٥,٦٥٤,٠٠٥	٣٨,٩٥٥,٧٢٩
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(٣٠)	٤٤,٨٦٠,٤٢١	١٢,١٢٠,٢٢١
أرباح رأسمالية	(١١)	(١٢٦,٠٦٨,٠٢٢)	(٨,٤٠٥,٢٠٦)
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	(٨)	(٣١٢,٣٨٠)	(٣,١٠٩,٧٢٠)
فروق تقييم استثمارات متاحة للبيع بالعملات الاجنبية	(١٨)	(١٢,٨١٧,٣٧٤)	١٥,٩٨٧,١٢٤
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية (بخلاف مخصص القروض)	(٣٠)	٢,٠٩٩	(٢٠٤,٩٢٢)
توزيعات الأرباح	(٧)	(٢,٠٠٢,٣٨٧)	(٣,٥٣٢,١١١)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		٧٨٩,٢٣١,٥١٥	٦١٨,٢٤٣,٦٨٥
صافي النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك		١٤,٤٩٧,٦٩٢	(٤٤,٩٤٩,١٣٢)
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى		١,٦١٢,٥٨١,٦٦٦	(٥,٧٩٦,١٦٧,٠٣٤)
أصول ماليه بغرض المتاجرة		(٩٨,٧٧٣,٢٨١)	٣,٨٦٦,٦٨٨
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		(١,٨٠٤,٨٥٤,٤٠٨)	(١,٧٨١,١٠١,٢٩٣)
المشتقات المالية (بالصافي)		١٥,٣٩٩,٠٤٥	(٧,٢٢٧,٠٠٠)
أصول أخري		(٨٤,٦٧٨,٨٠١)	١٦١,٨٢١,٧٤١
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٨١٠,٩٣٨,١٦٧	(٣٦٤,٤٩٣,٣٨٣)
ودائع العملاء	(٢٦)	٩٣,٩٠٧,٨٣١	٦,٥٠٢,٧٦٣,٧١٩
التزامات اخري	(٢٩)	١٥٧,٣٤٧,٥٠٥	٢٩٨,٠٢٩,٤٧١
ضرائب الدخل المسددة		(١٩٣,٤٨٦,١٦١)	(١٤٦,٦٢٣,٧٧٣)
مخصصات أخري		(٤٢,٤٧٦,١٦٤)	(٢٤٢,٧٨٢)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		١,٢٦٩,٦٣٤,٦٠٦	(٥٥٦,٠٧٩,٠٩١)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(٧٨,٩٢٠,٧٧٥)	(١٠١,٧١٨,٧٩٥)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		١٦,٦٠١,١٣٦	٠
أرباح رأسمالية	(١١)	١٢٦,٠٦٨,٠٢٢	٨,٤٠٥,٢٠٦
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٠)	(١٥,٤٩٩,٥٢٦)	(٤٦٦,٦٦٣)
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية متاحة للبيع	(١٨)	(٢٣٤,٢٩٦,٠٨٨)	(١٥٨,٣٨٩,٣٢٠)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية متاحة للبيع	(١٨)	١٣٦,٤٦٧,٠٥٤	٢٩١,٣١٦,٢١٤
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١٨)	(٤,٢٣١,٧٤٤)	(٣,٥٢٥,٢٧٧)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١٨)	٢٥١,٧٦٩,٩٩٩	٣٢٨,٧١٥,٣٤١
توزيعات أرباح محصلة		٢,٠٠٢,٣٨٧	٣,٥٣٢,١١١
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		١٩٩,٩٦٠,٤٦٤	٣٦٧,٨٦٨,٨١٧
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٢٨)	(١١٤,٥٨١,٨٧٠)	٨٤٨,٦٢٠,٢١٢
توزيعات الارباح المدفوعة		(٢٢٠,٧٣٤,٤٢١)	(١٠١,٥٤٨,٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		(٣٣٥,٣١٦,٢٩١)	٧٤٧,٠٧٢,٢١٢
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية		١,١٣٤,٢٧٨,٧٧٩	٥٥٨,٨٦١,٩٣٨
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٥,٨٨٤,١٥٠,٤٦٦	٥,٨٦٣,٤٨٤,٨١١
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر الفترة المالية	(٣٤)	٧,٠١٨,٤٢٩,٢٤٦	٦,٤٢٢,٣٤٦,٧٤٩
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٢)	١,٥٦٣,٨٠٠,٨٠٢	٧٥٧,٨٩٤,٩٩٣
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٦١٨,٣٤٨,٥٦٥
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	١١,٩٧٩,٥٧٣,١٠٩
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي	(١٢)	(١,١٤٩,٣٧٩,٨٣٣)	(٢٧٧,٠٩٤,٣٦١)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠)	٠
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٤)	(٩,٩١٧,٢٥٤,٩٠٣)	(١١,٦٥٦,٣٧٥,٥٥٨)
		٧,٠١٨,٤٢٩,٢٤٦	٦,٤٢٢,٣٤٦,٧٤٩

معاملات غير نقدية

لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملة/معاملات غير نقدية تتمثل في المبالغ التي تم الإفصاح عنها فى ايضاح رقم (٣٤)

تعتبر الإيضاحات من (١) الى (٣٧) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

البنك المصري لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة الدورية
عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي خاص	إحتياطي رأسمالي	إحتياطي المخاطر البنكية العام	إحتياطي المخاطر البنكية IFRS9	إحتياطي المخاطر البنكية - أصول آلت ملكيتها للبنك	إحتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية متاحة للبيع	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية	الاجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٣١ ديسمبر ٢٠١٧												
الرصيد في اول السنة المالية	١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢١,٢١١,٣٣٥	١٨,٦٤٨,٢٥٤	٣٨,٩٠٤,٠٩٦	٥,٥٤٣,٢١٠	١٠٦,٣٤٠,١٩٣	٠	١٨,٩٧٣,٨٦٤	٢٠,٥٩٦,٢٨٥	٨٨٧,٩٨١,٩٠٠	١٢٠,٤٢٧,٧٠٣	٢,٧٧٨,٦٢٦,٨٤٠
زيادة رأس المال من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات	٢٨٨,٠٠٠,٠٠٠	(٣١,١٠٠,٠٠٠)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٢٥٦,٩٠٠,٠٠٠)	٠	(٠)
المحول إلى الاحتياطي العام	٠	٠	٢,١١٦,٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٣,٠٠٠,٠٠٠)	٨٨٣,٥٠٠	٠
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي	٠	٠	٠	٠	١٤,٩٥٦,١٢٤	٠	٠	٠	٠	(١٤,٩٥٦,١٢٤)	٠	٠
المحول الى الإحتياطي القانوني	٠	٥٣,٣١٦,١١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٥٣,٣٩١,٦١٠)	١,٣٧٦,٢٩٨	١,٣٠٠,٧٩٨
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٢٦٨,٢٠٠	٠	(١,٢٦٨,٢٠٠)	٠	٠
المحول إلى الأرباح المرحلة	٠	١٥,٣٥١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢,١٩٨,٥١٨	٢,٦٩٠,٠٥٧	٢٤,٩٠٣,٩٢٩
صافي التغير في الأستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٩٧٤,٢٧٧	٠	٠	٢,٩٧٤,٢٧٧
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥,٣٢٨,٢٦٧	٠	٠	٥,٣٢٨,٢٦٧
صافي أرباح الفترة المالية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٨٤,١٩٧,٦٠٠	١١,٧٤٥,٩٠٢	٣٩٥,٩٤٣,٥٠٢
توزيعات الأرباح	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٨٩,٣٨٦,٤٤٠)	(١٢,١٦١,٥٦٠)	(١٠١,٥٤٨,٠٠٠)
الرصيد في آخر الفترة المالية	١,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٤٣,٤٤٢,٧٩٦	٢٠,٧٦٤,٧٥٤	٣٨,٩٠٤,٠٩٦	٢٠,٤٩٩,٣٣٤	١٠٦,٣٤٠,١٩٣	٠	٢٠,٢٤٢,٠٦٤	٢٨,٨٩٨,٨٣٠	٨٧٥,٤٧٥,٦٤٤	١٢٤,٩٦١,٩٠٠	٣,١٠٧,٥٢٩,٦١٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٨												
الرصيد في اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٤٤,٩٤٠,٤٥١	٢٠,٧١٤,٧٥٤	٣٨,٩٠٤,٠٩٦	٢٠,٤٩٩,٣٣٤	١٠٦,٣٤٠,١٩٣	٠	٢٠,٢٤٢,٠٦٤	١٩,٩٠٨,٣٥٠	١,٢٥١,٥٦٤,٧٥١	٢٢٠,٧٨٩,٣١٦	٤,٥٧١,٩٥٣,٣٠٩
المحول للاحتياطي العام	٠	٠	٢,١١٦,٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٣,٠٠٠,٠٠٠)	٨٨٣,٤٩٧	(٣)
المحول الى الاحتياطي الراسمالي	٠	٠	٠	٠	٨,٤٥٤,٩٥٩	٠	٠	٠	٠	(٨,٤٥٤,٩٥٩)	٠	٠
المحول الى الإحتياطي القانوني	٠	٧٦,٢٤٢,٨٧٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٧٨,٣٠٦,٠٥٩)	٢,٠٦٣,١٨٥	٠
إحتياطي IFRS9	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧١,٢٢٩,٧٨٧	٠	٠	(٢٧١,٢٢٩,٧٨٧)	٠	٠
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤١٩,٤٠١	٠	(٤١٩,٤٠١)	٠	٠
المحول إلى الأرباح المرحلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,٠١١,٧٦٤	(١٦,٤٥٦,٥٣٦)	(١٥,٤٤٤,٧٧٢)
صافي التغير في الأستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٢٧,٢٦٧,٤٩٨)	٠	٠	(٢٧,٢٦٧,٤٩٨)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٨٦٠,٦٩٦	٠	٠	٢,٨٦٠,٦٩٦
صافي أرباح الفترة المالية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧١,١١٧,٣٠٢	١٤,٤٩٤,٧٤٦	٥٨٥,٦١٢,٠٤٩
توزيعات الأرباح	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٢٢٠,٧٣٤,٤٢١)	٠	(٢٢٠,٧٣٤,٤٢١)
الرصيد في آخر الفترة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٢١,١٨٣,٣٢٥	٢٢,٨٨١,٢٥٤	٣٨,٩٠٤,٠٩٦	٢٨,٩٥٤,٢٩٣	١٠٦,٣٤٠,١٩٣	٢٧١,٢٢٩,٧٨٧	٢٠,٦٦١,٤٦٥	(٤,٤٩٨,٤٥٣)	١,٢٤١,٥٤٩,١٩١	٢٢١,٧٧٤,٢٠٨	٤,٨٩٦,٩٧٩,٣١٠

تعتبر الإيضاحات من (١) الى (٣٧) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

البنك المصري لتنمية الصادرات
Export Development Bank of Egypt

البنك المصري لتنمية الصادرات

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة الجيزة ١٠٨ ش محى الدين ابو العز-الدقي ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها بنوك الاستثمار والأعمال وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثلاثة وثلاثون فرعاً . وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام التالي.

اعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩.

٢. ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك ، علماً بأن البنك بصدد تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) " الأدوات المالية".

أ – أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال .

ب – أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ – الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التى للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠،٩٧٩،٤٥١	٩٩,٩٩	٤١٠،٩٧٩،٤٥١	٩٩,٩٩
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٢٤٩،٩٧٥،٠٠٠	٩٩,٩٩	٢٤٩،٩٧٥،٠٠٠	٩٩,٩٩
شركة بيتا الماليه القابضة	١٣٦،٩٨٦،٣٠٠	٩٩,٩٩	١٣٦،٩٨٦،٣٠٠	٩٩,٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦،٣٨٢،٨١١	٧٠,٥٥	١٧٦،٣٨٢،٨١١	٧٠,٥٥
المصرى للإستثمارات العقارية	١٥٢،٨٦٥،٠٠٠	٣٩,٥٠	١٥٢،٨٦٥،٠٠٠	٣٩,٥٠
شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٨٧،٦٩٠،٠٠٠	٣٩,٥٠	٨٧،٦٩٠،٠٠٠	٣٩,٥٠
ايجيبت كابيتال العقارية	٢،٥٠٠	٠,٠٥	٢،٥٠٠	٠,٠٥
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

-نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➢ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

➢ الشركة العالمية القابضة للتنمية والستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري

لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➢ شركة المصرى للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشات السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشأت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشات و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشات التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➢ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة – سابقاً – شركة مساهمة مصرية" طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءاً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ – المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ب/٣ – المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ – الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج– التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د– ترجمة العملات الأجنبية

د/١ – عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ – المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

– تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

– يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين

) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ – أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :
  - عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة .
  - عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقا لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
  - الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقه مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ،كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه ماليه نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

و/٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

و/٣ – الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري.

و/٤ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفتره التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية، أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع ، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.
- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – كل حسب الأحوال – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك علي النحو التالي :

١. في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.
- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :
  - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
  - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
  - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد ". ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة ".

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافى دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل – إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م – اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن – اضمحلال الأصول المالية

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفتره بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تَحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفتره التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ن/٢ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف – الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنوات
خزائن حديدية	٥٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. إذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.
ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجـــار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.
ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام ــ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ــ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث – عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

خ – مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في الـتأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضـاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفـى

حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض – الاقتـــــراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ – رأس المـــال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ – أسهم الخزينة

فى حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ – أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك.

لا – أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٣. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ – خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ

المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ـ ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييـــم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣٠ يونيو ٢٠١٨	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	%٨٤,٢٢	%٢٠,٩١	%٨٣,٠٦	%٢٠,٥٨
المتابعة العادية	%٨,٩٩	%٦,٨٠	%٩,٦٩	%٨,٠٢
المتابعة الخاصة	%٢,١٦	%١,٢٢	%٢,٢٥	%٠,٦٠
ديون غير منتظمة	%٤,٦٢	%٧١,٠٦	%٤,٩٩	%٧٠,٨٠
الإجمـــــالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ـــــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	١١,٥٥٤,٩٩٨,٨٧٩
قروض وتسهيلات للعملاء وللبنوك قبل خصم المخصص	٢٣,١٥٨,٨٨١,٢٢٠	٢١,٣٥٦,٣٦٠,٣٧٣
مشتقات مالية	٠	١٥,٣٩٩,٠٤٥
استثمارات مالية: أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ومتاحة للبيع	٢,٩٣٣,٨٧٣,٦٤٦	٣,٠٦١,٩٨٠,٦٠٢
أصول أخرى	٩٦٩,٠٠٦,١٠٨	١,٠٤٨,٤١٣,٣٥٨
الإجمـــــالي	٣٧,٢٥٠,٥٩٦,٨٥٢	٣٧,٠٣٧,١٥٢,٢٥٧

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
خطابات ضمان	١,٧٧٢,٢١٧,٦٠٢	١,٢٣١,٣٥٠,٥٩١
الاعتمادات المستندية (استيراد)	٩٠٥,٢١٣,٠٥٣	٨٤٧,٠٥١,٨٥٤
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٤٠١,٦٥٤,١٨٠	٣٦٥,٩٢٤,٧٢٠
اوراق مقبوله الدفع	٤٣١,٣٤٦,٦٩٩	٤٤٧,٧٥٠,٩٥٧
إجمالي	٣,٥١٠,٤٣١,٥٣٤	٢,٨٩٢,٠٧٨,١٢٢

قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٢١,٩٨٤,٧١٤,٩٢٨	٢٠,٢٤٢,٥٧٤,٠٣٤
متأخرات ليست محل اضمحلال	١٠٥,٩٩٠,٢٤٧	٥٧,٠٠٨,٤٦٨
محل اضمحلال	١,٠٦٨,١٧٦,٠٤٤	١,٠٥٦,٧٧٧,٨٧١
الإجمالي	٢٣,١٥٨,٨٨١,٢٢٠	٢١,٣٥٦,٣٦٠,٣٧٣
يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال	(١,٢٩٤,٤٦٢,٣٨٥)	(١,٢٦٤,٧٦١,٩٩٩)
الصافي	٢١,٨٦٤,٤١٨,٨٣٥	٢٠,٠٩١,٥٩٨,٣٧٥

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلي التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

(القيمة بالجنيه المصرى)

التقييم	القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	أفراد	مؤسسات	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء و البنوك
جيدة	٣٦٤,٤٤١,١٠٦	١٩,٥٤١,٤٥٨,٦٧٧	١٩,٩٠٥,٨٩٩,٧٨٣
المتابعة العادية	٠	٢,٠٧٨,٨١٥,١٤٥	٢,٠٧٨,٨١٥,١٤٥
الإجمالي	٣٦٤,٤٤١,١٠٦	٢١,٦٢٠,٢٧٣,٨٢٢	٢١,٩٨٤,٧١٤,٩٢٨

التقييم	القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨		
	أفراد	مؤسسات	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك
جيدة	٢٤٧,٩٢٩,٦٢٠	١٧,٦٢٢,٢١٥,٠٤٨	١٧,٨٧٠,١٤٤,٦٦٨
المتابعة العادية	٠	٢,٣٧٢,٤٢٩,٣٦٦	٢,٣٧٢,٤٢٩,٣٦٦
الإجمالي	٢٤٧,٩٢٩,٦٢٠	١٩,٩٩٤,٦٤٤,٤١٤	٢٠,٢٤٢,٥٧٤,٠٣٤

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخـرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

(القيمة بالجنيه المصرى)

	مؤسسات قروض مباشرة	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٨
متأخرات حتى ٣٠ يوم	٧٦,٤٥٤,٥٤٦	٤٩,٥٠٨,٥١٣
متأخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	٩,٤٤٨,٤١٥	٢,٥٠٠,٠٠٢
متأخرات من ٦٠ الى ٩٠ يوما	٢٠,٠٨٧,٢٨٦	٤,٩٩٩,٩٥٣
الإجمالي	١٠٥,٩٩٠,٢٤٧	٥٧,٠٠٨,٤٦٨

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١،٠٦٨،١٧٦،٠٤٤ جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨مقابل مبلغ ١،٠٥٦،٧٧٧،٨٧١ جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨ ، وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

(القيمة بالجنيه المصرى)

	مؤسسات	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٨
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	١,٠٦٨,١٧٦,٠٤٤	١,٠٥٦,٧٧٧,٨٧١
القيمة العادلة للضمانات	١٣٦,٠٠٥,٥٣٣	١١٢,٠٦٦,٩٣٨

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها مبلغ ٣٠٧،٨٦٩ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨مقارنة بمبلغ ٢١٧،١٤٩ ألف جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨.

أ/٦ أدوات دين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية ، بناء علي تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله.

القيمة بالألف جنيه

استثمارات فى أوراق مالية	٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣٠ يونيو ٢٠١٨	
	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات فى أوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات فى أوراق مالية (ادوات دين)
A- إلى A+	٠	١,٧٠٨	٠	٥,٥٢٧
أقل من A-	١٠,٠٩١,٧٨٢	٢,٩٣٢,١٦٥	١١,٥٥٤,٩٩٩	٣,٠٥٦,٤٥٣
الإجمالي	١٠,٠٩١,٧٨٢	٢,٩٣٣,٨٧٤	١١,٥٥٤,٩٩٩	٣,٠٦١,٩٨١

أ/٧ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر علي القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

	جمهورية مصر العربية			الإجمالي
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا	الوجه القبلى	
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	٠	٠	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١
قروض وتسهيلات للعملاء وللبنوك:				
- قروض لأفراد	٢٤٨,٥٥٧,٧٧٢	١٠٦,٥٤٥,٤٦٣	٩,٣٣٧,٨٧١	٣٦٤,٤٤١,١٠٦
- قروض مؤسسات	١٩,٦٥٤,٨٦٧,١٨٧	٣,٠٩٩,٩٤٦,٢٥٠	٣٩,٦٢٦,٦٧٦	٢٢,٧٩٤,٤٤٠,١١٣
مخصص خسائر الاضمحلال -لأفراد	(١,٧٠٣,٨٢٣)	(١١٨,٧٤٥)	(٤٧٣)	(١,٨٢٣,٠٤١)
مخصص خسائر الاضمحلال -لمؤسسات	(١,١١٠,٧٩٦,٤١٣)	(١٨١,٠٩٢,٤١٠)	(٧٥٠,٥٢٢)	(١,٢٩٢,٦٣٩,٣٤٤)
صافى محفظة القروض	١٨,٧٩٠,٩٢٤,٧٢٤	٣,٠٢٥,٢٨٠,٥٥٩	٤٨,٢١٣,٥٥٢	٢١,٨٦٤,٤١٨,٨٣٥
استثمارات مالية متاحة للبيع:				
- أدوات دين	١,٠٥٣,١٢٠,١٤٢	٠	٠	١,٠٥٣,١٢٠,١٤٢
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:				
- أدوات دين	١,٨٨٠,٧٥٣,٥٠٤	٠	٠	١,٨٨٠,٧٥٣,٥٠٤
الإجمالي	٣١,٨١٦,٥٨٠,٠٧٢	٣,٠٢٥,٢٨٠,٥٥٩	٤٨,٢١٣,٥٥٢	٣٤,٨٩٠,٠٧٤,١٨٢

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

القيمة بالالف جنيه

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	قطاع حكومى	أنشطة اخرى	الاجمالى
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٠	٠	١٠,٠٩١,٧٨٢	٠	١٠,٠٩١,٧٨٢
قروض وتسهيلات للعملاء وللبنوك	١٢٨,٨٦٩	١١,٢٦٨,٩٤٠	٣,٨٧٨,١٧١	٧,٨٨٢,٩٠١	٢٣,١٥٨,٨٨١
استثمارات مالية:					
- أدوات دين	٠	٠	٢,٩٣٢,١٦٥	١,٧٠٨	٢,٩٣٣,٨٧٤
الإجمالى	١٢٨,٨٦٩	١١,٢٦٨,٩٤٠	١٦,٩٠٢,١١٨	٧,٨٨٤,٦١٠	٣٦,١٨٤,٥٣٧

ب- خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشادته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.

- إختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطي اختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.

وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا.

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوي الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالى ، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات البنك المركزي المصري بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدني لرأس المال المصدر والمدفوع
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١١,٨٧٥% ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولي:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة و الأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

يتم تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح السنوية للبنك كدعامة إضافية مستقلة لرأس المال الأساسى المستمر ضمن الشريحة الأولى بالقاعدة الرأسمالية للبنك وبالتالي إلى إجمالى المعيار، والأصل أن يتم تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح السنوية إلا أنه يسمح بالتكوين حال توافر مكونات برأس المال الاساسى تفى بذلك.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١،٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن ٥ سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعي ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي و ألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلي ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وفقا لمقررات بازل II

القيمة بالألف جنيه

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ يونيو ٢٠١٨
رأس المـــال	٤,٧٨٢,٧٧٢	٤,٥٣٢,٨١٥
الشريحة الاولى :		
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٤٤٩,٨٩٠	٣٧١,٧٩٦
احتياطي مخاطر معيار IFRS٩	٢٧١,٢٣٠	٢٧١,٢٣٠
الارباح المحتجزة	٨١٧,٣٣١	٤٠٨,٨٣٢
قيمة الفائض (العجز) فى رأس المال الأساسى المستمر بعد الاستبعادات عن نسبة الـ٤,٥%	٢,٦٣٥,٩٢٤	٢,١٧٦,٩١٤
الدعامة التحوطية المتاحة من فائض مكونات رأس المال الأساسى المستمر بعد الاستبعادات (ان وجد)	٦٢٩,٥٦٧	٤١٥,٨٨٩
قيمة العجز فى الدعامة التحوطية الواجب تكوينه (-)	٠	٠
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٢٦٧,٠٥٩	٥٠١,٩٤١
حقوق الأقلية	٥٩	٥٩
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١٢٩,٨٩٦)	(١١٥,٨٦٤)
اجمالي الشريحة الأولى	٤,٤٠٣,٦٧٣	٤,١٦٥,٩٩٤
الشريحة الثانية (راس المال المساند):		
٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
٤٥% من احتياطي فروق ترجة العملات الأجنبية الموجبة	١٩,٨٥٠	٢٥,٤١٨
٤٥% من احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	٠	٣,٥٧٨
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	٣٥٩,٤٨٢	٣٣٧,٨٤٨
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية	(١٠,٣٣١)	(١٠,١٢١)
اجمالي الشريحة الثانية	٣٧٩,٠٩٩	٣٦٦,٨٢١
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٢٨,٧٥٨,٥٣٠	٢٧,٠٢٧,٨٠٩
قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	٢,٨٠٢,٩٢٢	٤,١١٦,٥٦٢
إجمالي مخاطر السوق	٥٨,٢١٠	١٨٧,٢١٢
إجمالي مخاطر التشغيل	١,٩٥٧,٢٥٢	١,٩٣٩,٥٦١
إجمالي	٣٣,٥٧٦,٩١٤	٣٣,٢٧١,١٤٤
معيار كفاية رأس المال (%) (مع الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل) *	%١٤,٢٤	%١٣,٦٢

- بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.
- * تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المـــال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

- الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

القيمة بالألف جنيه

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الشريحة الاولى (راس المال الاساسى):	
رأس المال المصدر ولمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٤٤٩,٨٩٠
احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩	٢٧١,٢٣٠
الارباح المحتجزة	٨١٧,٣٣١
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٢٦٧,٠٥٩
حقوق الأقلية	٥٩
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١٢٩,٨٩٦)
اجمالي الشريحة الأولى	٤,٤٠٣,٦٧٣
التعرضات داخل وخارج الميزانية:	
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٤٦,٣٢٥,٧٠٠
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٣,٨٦٤,٥٥١
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	٥٠,١٩٠,٢٥٠
نسبة الرافعة المالية (%)	%٨,٧٧

٤. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء علي الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل.

ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة.

ج - القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد

القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها.

د – استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إذا اخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلي الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المُستهلكة.

هـ – ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفتره التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥ .صافي الدخل من العائد:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات للعملاء	١,٤٨٤,١٩٤,٧٦٨	١,٠٨١,٢٨٩,٨٦٣
أذون الخزانة	٥٥٠,٩٦٤,٠١٥	٤٩٤,٩٤٤,٩٩١
سندات الخزانة	٢٢٤,٢٠٥,٥١١	٢٩٣,٨٤١,٩٩١
سندات الشركات	١٩٨,٣٤٠	٨٣٩,٠١٢
ودائع وحسابات جارية وشهادات	٣٩٤,٧١٤,٨٨٥	٣٠٢,١٧٦,٦٧٣
أخرى	١٤,٣٧٧,٢٠٣	٦,٢٠١,٦٣٨
الاجمالى	٢,٦٦٨,٦٥٤,٧٢٢	٢,١٧٩,٢٩٤,١٦٧
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
للبنوك	(١٨٣,٤١٥,٩٠٥)	(٩٣,٢٨١,٩٢٨)
للعملاء	(١,٥٤٧,٧٤٠,٧١٦)	(١,٤٧٤,٦٩٠,٣١٤)
قروض أخرى	(٤٠,٩٤٥,٢٩٨)	(٢٠,٣٦٩,٠٤٦)
عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٤٧٢,٠٠٣)	(١٩٧,٧٤٩)
الإجمالى	(١,٧٧٢,٥٧٣,٩٢٢)	(١,٥٨٧,٥٣٩,٠٨٦)
الصافي	٨٩٦,٠٨٠,٨٠٠	٥٩١,٧٥٥,٠٨٠

٦.صافي الدخل من الأتعاب والعمولات:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصرى
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٦٣,٢٨٣,٣١٤	١٥٢,٥٦٦,٢٤٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١٤٩,٧٦٢	٢٤٣,٦٣٤
أتعاب أخرى	٣٣,٧٤٦,٩٥٣	١٠,٣٠٧,٧٠٠
الإجمالى	١٩٧,١٨٠,٠٢٨	١٦٣,١١٧,٥٧٤
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(٢١,٤٣٩,٥٨٦)	(٢٦,٠١٩,٥٦٥)
الإجمالى	(٢١,٤٣٩,٥٨٦)	(٢٦,٠١٩,٥٦٥)
الصافي	١٧٥,٧٤٠,٤٤٢	١٣٧,٠٩٨,٠٠٩

٧.توزيعات أرباح:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصرى
وثائق صناديق استثمار	٠	٢٢٥,٠٠٠
استثمارات مالية متاحة للبيع	٢,٠٠٢,٣٨٧	٣,٣٠٧,١١١
الاجمالى	٢,٠٠٢,٣٨٧	٣,٥٣٢,١١١

٨.صافى دخل المتاجرة :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصرى
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٢٦,٦٧٨,٢٦٦	٤٢,٨٧٤,٨٤٧
أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجلة	(١٥,٣٩٨,٨٨٧)	٧,٢٢٧,٠٠٠
أرباح (خسائر)عقود مبادلة عملات	٠	(٦٨٢)
أرباح (خسائر)تقييم عقود مبادلة عملات	٠	(٣٥٣,٣٥٠)
أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٦٦٨,٢٦٦	٣٥١,١٠٧
أرباح فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٣١٢,٣٨٠	٣,١٠٩,٧٢٠
الاجمالى	١٢,٢٦٠,٠٢٦	٥٣,٢٠٨,٦٤١

٩.(عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
قروض و تسهيلات للعملاء	(٤٤,٧٣٠,٥٠٠)	(٤,٧٤٤,٠٠٠)
الاجمالى	(٤٤,٧٣٠,٥٠٠)	(٤,٧٤٤,٠٠٠)

١٠.مصروفات إدارية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
أجور ومرتبات	(١٥٤,٧٢٠,٧٠٢)	(١٢٢,٨١٨,٢١٣)
تأمينات اجتماعية	(٦,٩٥٧,٣٢١)	(٤,٧٨٥,١٤٧)
نظم الاشتراكات المحددة	(١٠,٨١٦,٨٠٤)	(٩,٥٧٧,١٣٤)
نظم المزايا المحددة	(٣٤,٧٠٨,٣٨٩)	(١٩,٥٤١,٠١٢)
مصروفات العمليات	(٥٠,٥١٩,٠٠٨)	(٣٦,١٩٧,٤٤٢)
مصروفات الاتصالات	(٩,٧٦٦,٩٢٨)	(٤,٦٧٤,٦٩٥)
مصروفات الاعمال	(٢١,٩٨١,٠٠٥)	(٤,٧٧٢,٩٥٦)
مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	(٣,٢٩٤,٥٦٣)	(١,٨٢٦,٢٦٨)
مصروفات الخدمات	(٤٧,٢٢٧,٣٤١)	(٢٦,٥٩٦,٠٤٤)
مصروف اهلاك الاصول	(٤٠,٦٨٦,٨٣٩)	(١٨,١٥٨,٥٣٨)
الاجمالى	(٣٨٠,٦٧٨,٩٠٠)	(٢٤٨,٩٤٧,٤٥٠)

١١.إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٢,٦٤١,٠٤٢	٢٩,٢٣٤,٩٣٠
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	٢٨,٩٨١,٧٩٢	١٧,٢٣٤,٦٣٥
إيرادات خدمات قانونية	٦٣,١٠٠	١٥٨,٣٠٠
(عبء) رد مخصصات اخرى	(٤٢,١٧٢,٠١٢)	(١٢,٤٦٢,١٠٧)
أرباح راسمالية	١٢٦,٠٦٨,٠٢٢	٨,٤٠٥,٢٠٦
إيرادات متنوعة	١١,٩٠٠,٣١٣	٨,٨٧٢,٢١٥
مصروفات متنوعة	(١,١٣٨,٤٩٦)	(٣,٢٧٥,٣٩٤)
الاجمالى	١٣٦,٣٤٣,٧٦١	٤٨,١٦٧,٧٨٥

١٢ .نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
نقدية	٣٥٩,٤٢٤,٥٣٨	٣٦٤,١٧٨,٢١٣
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	١,١٤٩,٣٧٩,٨٣٣	١,٩٦٣,٨٧٧,٥٢٥
شيكات مشتراه	٥٤,٩٩٦,٤٣١	٧,٠٠٠,٠٠٠
الاجمالى	١,٥٦٣,٨٠٠,٨٠٢	٢,٣٣٥,٠٥٥,٧٣٨

١٣ .أرصدة لدى البنوك:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
حسابات جارية	٤٢١,١٥٠,٦٧٢	١٦٧,٧٤٣,٦٧٩
ودائع	٦,٨٠٨,٣٣٠,٨٠٧	٥,٣٢٠,٠٦٦,٢٦٥
الإجمالى	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٤٨٧,٨٠٩,٩٤٤
البنك المركزي	٤,٨٥٥,٦٤٥,٠٠٤	٤,٣٧١,٢٦٦,٨٤٩
بنوك محلية	١,٥٨٤,٦٢١,٣٥٠	١٩٢,٥٧٦,٩٢٣
بنوك خارجية	٧٨٩,٢١٥,١٢٤	٩٢٣,٩٦٦,١٧٣
الإجمالى	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٤٨٧,٨٠٩,٩٤٤
أرصدة بدون عائد	٤٢١,١٥٠,٦٧٢	١٦٧,٧٤٣,٦٧٩
أرصدة ذات عائد ثابت	٦,٨٠٨,٣٣٠,٨٠٧	٥,٣٢٠,٠٦٦,٢٦٥
الإجمالى	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٤٨٧,٨٠٩,٩٤٤
أرصدة متداولة	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٤٨٧,٨٠٩,٩٤٤
الاجمالى	٧,٢٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٤٨٧,٨٠٩,٩٤٤

١٤.أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	١١,٥٥٤,٩٩٨,٨٧٩
الاجمالى	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	١١,٥٥٤,٩٩٨,٨٧٩
وتتمثل أذون الخزانة فى:		
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٢٢٢,٦٧٥,٠٠٠	٦١,٥٢٥,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	١,٢٩٢,٤٥٠,٠٠٠	٤١٨,٩٢٥,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	١,٧٨٦,٦٧٥,٠٠٠	٣,٢٤٨,٦٢٥,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٧,٣٨٥,٣٠٧,٨٥٨	٨,٢٣٤,٦٥٠,٤٤٢
الإجمالى	١٠,٦٨٧,١٠٧,٨٥٨	١١,٩٦٣,٧٢٥,٤٤٢
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٥٧٢,٤١٣,٩٣٢)	(٣٩٣,٦٦٩,٢١٢,٠٨)
إجمالي	١٠,١١٤,٦٩٣,٩٢٦	١١,٥٧٠,٠٥٦,٢٣٠
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء:		
أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩١٢,٢٢٥)	(١٥,٠٥٧,٣٥١)
الصافى	١٠,٠٩١,٧٨١,٧٠١	١١,٥٥٤,٩٩٨,٨٧٩

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٥٤٥٠٠٠٠ جنية مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ١٩٩٣٧٥٠٠٠ جنية مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

١٥.أصول مالية بغرض المتاجرة :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
أدوات دين:		
سندات الخزانة استحقاق ٢٠٢٧	٩٧,٠٥٤,١٧٦	٠
وثائق صناديق الاستثمار:		
صندوق الاستثمار ذو العائد اليومي التراكمي	٢٨,١٦٠,٣٥٥	٢٦,٤٤١,٢٥٠
الاجمالى	١٢٥,٢١٤,٥٣١	٢٦,٤٤١,٢٥٠

١٦.قروض وتسهيلات للعملاء وللبنوك :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
أوراق تجارية مخصومة	٥١,٨٤٩,٧٩٢	١٩١,٠٢١,٣٩٣
قروض للعملاء	٢٣,٠١١,٦٢٦,٧٤٤	٢١,٠٦٤,٤٩٣,٠١٧
قروض للبنوك	٨٩,٥٦٨,٠٠٠	٨٩,٤٨٣,٧٢٠
مدينو شراء اصول آلت ملكيتها	٥,٨٣٦,٦٨٤	١١,٣٦٢,٢٤٣
الاجمالى	٢٣,١٥٨,٨٨١,٢٢٠	٢١,٣٥٦,٣٦٠,٣٧٣
يخصم :مخصص خسائر الإضمحلال للعملاء	(١,٢٩٣,٥٨٤,١٨٥)	(١,٢٦٣,٨٨٥,٠٥٩)
يخصم :مخصص خسائر الإضمحلال للبنوك	(٨٧٨,٢٠٠)	(٨٧٦,٩٤٠)
الصافي	٢١,٨٦٤,٤١٨,٨٣٥	٢٠,٠٩١,٥٩٨,٣٧٥

مخصص خسائر الإضمحلال:

(القيمة بالجنيه المصرى)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣٠ يونيو ٢٠١٨		
	غير منتظم	منتظم	إجمالي	غير منتظم	منتظم	إجمالي
رصيد المخصص في أول السنة المالية	٩٣٣,١٥٥,٧٦٢	٣٣١,٦٠٦,٢٣٦	١,٢٦٤,٧٦١,٩٩٩	٦٢٣,٠٧٨,٣١٩	٦٣٨,٥٥٤,١٧٥	١,٢٦١,٦٣٢,٤٩٤
المكون خلال الفترة المالية	٠	٤٤,٧٣٠,٥٠٠	٤٤,٧٣٠,٥٠٠	٦٨,٦٣٥,٤٤٧	٠	٦٨,٦٣٥,٤٤٧
متحصلات من قروض سبق إعدامها وتسويتها	٠	١,٦٨٧,٧٠١	١,٦٨٧,٧٠١	٠	٢,١٠٠,٣٢٥	٢,١٠٠,٣٢٥
اعادة التبويب بين المخصصات	(٢٣,٤١٨,٦٨٦)	١٠,٧٢٢,١٣٥	(١٢,٦٩٦,٥٥١)	٣٠٠,٥٤٢,١٠٥	(٣٠٨,٦٧٢,٢٥١)	(٨,١٣٠,١٤٦)
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	٥٢٥,٤٢٥	٣٨,٨١٢	٥٦٤,٢٣٧	(٥,١٦٤,٧٤٦)	(٣٧٦,٠١٣)	(٥,٥٤٠,٧٥٩)
المستخدم من المخصص	(٤,٥٨٥,٥٠٠)	٠	(٤,٥٨٥,٥٠٠)	(٥٣,٩٣٥,٣٦٢)	٠	(٥٣,٩٣٥,٣٦٢)
رصيد المخصص في آخر الفترة المالية	٩٠٥,٦٧٧,٠٠١	٣٨٨,٧٨٥,٣٨٤	١,٢٩٤,٤٦٢,٣٨٥	٩٣٣,١٥٥,٧٦٢	٣٣١,٦٠٦,٢٣٦	١,٢٦٤,٧٦١,٩٩٩

١٧. المشتقات المالية :

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلى للمبالغ التعاقدية إلا فى بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض.

- تمثل عقود العملة الأجلة Forward إرتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية ، بما في ذلك الجزء غير المنفذ من المعاملات الفورية ، ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلا.
- وتصبح المشتقات لصالح البنك (أصولاً) أو في غير صالحه (إلتزامات) نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقات. ويمكن أن يتذبذب من وقت لأخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذى تكون فيه المشتقات لصالح أو في غير صالح البنك وإجمالى القيم العادلة للأصول والالتزامات من المشتقات المالية.

١٨. استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
استثمارات مالية متاحة للبيع:		
أدوات دين -بالقيمة العادلة:		
مدرجة في السوق	١,٠٥٣,١٢٠,١٤٢	٩٣٧,١٩٠,٦٣١
أدوات حقوق ملكية-بالقيمة العادلة:		
غير مدرجة في السوق	٤٢٥,٩٦١,٥١٢	٥٢٤,٨٠٠,٥٩٢
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)	١,٤٧٩,٠٨١,٦٥٤	١,٤٦١,٩٩١,٢٢٤
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:		
أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة:		
مدرجة في السوق	١,٨٨٠,٧٥٣,٥٠٤	٢,١٢٤,٧٨٩,٩٧١
شهادات إستثمار:		
شهادات إستثمار قناة السويس	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠
وثائق صناديق الاستثمار:		
وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً النسب المقررة	١٥,٠٠٠,٠٧٧	١٥,٠٠٠,٠٧٧
إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)	١,٩٤٠,٧٥٣,٥٨١	٢,١٨٤,٧٩٠,٠٤٨
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	٣,٤١٩,٨٣٥,٢٣٥	٣,٦٤٦,٧٨١,٢٧١
أرصدة متداولة	٢,٩٣٣,٨٧٣,٦٤٦	٣,٠٦١,٩٨٠,٦٠٢
أرصدة غير متداولة	٤٨٥,٩٦١,٥٨٨	٥٨٤,٨٠٠,٦٦٩
الاجمالى	٣,٤١٩,٨٣٥,٢٣٥	٣,٦٤٦,٧٨١,٢٧١
أدوات دين ذات عائد ثابت	٢,٩٣٣,٨٧٣,٦٤٦	٣,٠٦١,٩٨٠,٦٠٢
الاجمالى	٢,٩٣٣,٨٧٣,٦٤٦	٣,٠٦١,٩٨٠,٦٠٢

*- بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١،٣٢١،٦٢٤ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت القيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣،٥٤٣،١١٩ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستمثارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١،٦٥٠،٤١٠،٠٨٥ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤،٤٥٨،١٣٣ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها :

(القيمة بالجنيه المصرى)

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	١,٨٧٩,٠٤٥,٠٢٦	١,٧٩٦,٩٢٣,١٩٤
سندات شركات	١,٧٠٨,٤٧٩	١,٧٠٨,٤٧٩

- تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلـغ ٥٩،١٧٠،٧٤٠ جم .

(القيمة بالجنيه المصرى)

البيان	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالى
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٧/٠٧/٠١)	١,٨٢٩,١١٦,٥٣٠	٣,٤٠٩,٧١٧,٥٨٢	٥,٢٣٨,٨٣٤,١١٢
إضافات	٢١١,٢٠٩,٦٦٢	٧,٨٢٨,٠٤٨	٢١٩,٠٣٧,٧١٠
استبعادات (بيع / استرداد)	(٥٢٥,١٣٧,١٦٨)	(١,٢٣٨,٦١١,٣٦٨)	(١,٧٦٣,٧٤٨,٥٣٦)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	١٨,١١٩,٩٩١	٠	١٨,١١٩,٩٩١
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٩,٤٧٠,٨٢٦)	٠	(٩,٤٧٠,٨٢٦)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	٢١,٨١٦,٩٥٨	٥,٨٥٥,٧٨٧	٢٧,٦٧٢,٧٤٥
عبء خسائر الاضمحلال	(٨٣,٦٦٣,٩٢٤)	٠	(٨٣,٦٦٣,٩٢٤)
الرصيد في آخر السنة المالية (٢٠١٨/٠٦/٣٠)	١,٤٦١,٩٩١,٢٢٤	٢,١٨٤,٧٩٠,٠٤٨	٣,٦٤٦,٧٨١,٢٧١
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٨/٠٧/٠١)	١,٤٦١,٩٩١,٢٢٤	٢,١٨٤,٧٩٠,٠٤٨	٣,٦٤٦,٧٨١,٢٧١
إضافات	٢٣٤,٢٩٦,٠٨٨	٤,٢٣١,٧٤٤	٢٣٨,٥٢٧,٨٣٢
استبعادات (بيع / استرداد)	(١٣٦,٤٦٧,٤٦٥)	(٢٥١,٧٦٩,٩٩٩)	(٣٨٨,٢٣٧,٤٦٣)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	٢,٨٦٧,٧٢٥	٠	٢,٨٦٧,٧٢٥
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٨٢١,٠٥٣	٠	٨٢١,٠٥٣
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٨,٧٧٢,٩٦٥)	٣,٥٠١,٧٨٧	(١٥,٢٧١,١٧٨)
عبء خسائر الاضمحلال	(٦٥,٦٥٤,٠٠٥)	٠	(٦٥,٦٥٤,٠٠٥)
الرصيد في آخر الفترة المالية (٢٠١٨/١٢/٣١)	١,٤٧٩,٠٨١,٦٥٤	١,٩٤٠,٧٥٣,٥٨١	٣,٤١٩,٨٣٥,٢٣٥

أرباح (خسائر) استثمارات مالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية متاحة للبيع	١,٠٩٣,٨٥٦	(٤٥٠)
(خسائر) اضمحلال ادوات حقوق ملكية متاحة للبيع	(٦٥,٦٥٤,٠٠٥)	(٣٨,٩٥٥,٧٢٩)
ارباح بيع اذون خزانة	١,٩٢٧,٨٣٠	٢,٣٦٤,٤٥٤
الاجمالى	(٦٢,٦٣٢,٣١٨)	(٣٦,٥٩١,٧٢٥)

١٩. استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة فيلة للفنادق العائمة	٦,٨٧٥,٠٠٠	%٢٨,٩٤	٦,٨٧٥,٠٠٠	%٢٨,٩٤
الاجمالى	٦,٨٧٥,٠٠٠		٦,٨٧٥,٠٠٠	

– شركة فيلة للفنادق العائمة هى إحدى الشركات الشقيقة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة ، ولا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة من الصور التى تتطلبها أسس تجميع القوائم المالية.

٢٠. أصول غير ملموسة :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٣٩,٨٠٦,٢٠٢	٣٨,٧٠٨,٧٧٩
الاضافات	١٥,٥٠٣,١١٠	١,٠٩٧,٤٢٣
الاستبعادات	(٣,٥٨٤)	٠
صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية	٥٥,٣٠٥,٧٢٨	٣٩,٨٠٦,٢٠٢
مجمع الاستهلاك اول السنة	٣٥,٩٥٦,١٣٠	٣٣,٦٤٣,٤٩٢
استهلاك الفترة	٧,٧٩٩,١٥٥	٢,٣١٢,٦٣٨
مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية	٤٣,٧٥٥,٢٨٦	٣٥,٩٥٦,١٣٠
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر الفترة المالية	١١,٥٥٠,٤٤٢	٣,٨٥٠,٠٧٢

٢١. أصول أخرى :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٤٠٠,١٧٩,٧٣٢	٣٩٠,٢٥٨,٤٤٧
مصروفات مقدمة	٣٨,٣٢٩,٤٣٧	٢٨,٧١٠,٩٠٥
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٢٤٥,٢٥٣,٤٦٦	٤٠٩,٣٣٩,٥١٦
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي) *	٤٣,٣٧٧,٣٩٢	٤٣,٣٧٧,٣٩٢
تأمينات وعهد	٦,٣١٤,٠٢٨	١,٩٢٩,٤٢٦
أصول تحت التسوية	٢٢١,٤٢٠,١٦٥	١٥٠,٤٣٧,٩٨٩
أصول تحت التسوية - ضرائب	٢٥٠	٨,٢٢٩,٨٥٢
عمولات تحت التحصيل	٩,٠٣٣,١٦٤	٦,٦٢١,٢٧٢
استهلاك سندات	٤٥٠,٧٢٨	٧٦٤,٥٠٥
عملاء التخصيم	٤,٦٤٧,٧٤٦	٨,٧٤٤,٠٥٤
الاجمالى	٩٦٩,٠٠٦,١٠٨	١,٠٤٨,٤١٣,٣٥٨

ويتمثل بند عوائد مستحقة فيما يلي :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٨٦,١١٤,١٦٥	١٤٨,٢٩٢,٤٥٠
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	٦٩,٥٣٦,٨٧٤	١١٠,٥٤٣,٠٤٨
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٢٤٤,٥٢٨,٦٩٣	١٣١,٤٢٢,٩٤٩
الاجمالى	٤٠٠,١٧٩,٧٣٢	٣٩٠,٢٥٨,٤٤٧

ويتمثل بند دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
الرصيد في بداية السنة	٤٠٩,٣٣٩,٥١٦	٣٠٤,١٢١,٨٩٣
الإضافات خلال الفترة	٦٠,٦٦١,٩٥٠	١٣٦,٣٧٥,٩١١
المحول إلى الاصول الثابتة	(٢٢٤,٧٤٨,٠٠١)	(٣١,١٥٨,٢٨٨)
الرصيد في نهاية الفترة	٢٤٥,٢٥٣,٤٦٥	٤٠٩,٣٣٩,٥١٦

* تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدي بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف

بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢٢. أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك) :

	أراضي	مباني	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	أجهزة وتركيبات	أجهزة ومعدات	أثاث	أخرى	إجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	١١٤,٦٤٣,٠٦٢	٢٨٧,١٠٥,٣٤٢	٨٣,٦٤٥,٣٧٨	٨,٧٠٢,٥١١	١٧٤,٣٥٣,٩٠٨	٣٨,٣٦٧,٩٣٩	٣٥,٠٠٣,٧٦٧	٣٣,٨٦٥,٧١٨	٧٧٥,٦٨٧,٦٢٥
الإضافات خلال الفترة	٠	٨٤,٦٢٤,٧٧٥	١٣,٦٢٩,٤٣٧	١,٢٨٨,٠٠٠	١٢٢,٨٩١,٠٦٨	١٦,١٣٧,٤٥٦	٣,٥٤٨,٧٥٧	٨٨٧,٣٣٣	٢٤٣,٠٠٦,٨٢٦
الإستبعادات خلال الفترة	(١,٣١٠,١٤٩)	(٣١,٥٨٩,٤٦٨)	(١,٥٢٧,٦٤٧)	(١٧٢,١٨٦)	(٣٠,٩٥٨,٧٥١)	(١٠٩,٢١٢)	(١,٧١٢,٦٩٠)	(٤٤٧,٤٠٦)	(٦٧,٨٢٧,٥٠٧)
التكلفة في آخر الفترة المالية (١)	١١٣,٣٣٢,٩١٣	٣٤٠,١٤٠,٦٤٩	٩٥,٧٤٧,١٦٨	٩,٨١٨,٣٢٥	٢٦٦,٢٨٦,٢٢٥	٥٤,٣٩٦,١٨٤	٣٦,٨٣٩,٨٣٥	٣٤,٣٠٥,٦٤٥	٩٥٠,٨٦٦,٩٤٤
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	٠	٨١,٥٣٢,٩٩٩	٦٢,٣١٩,١٨٠	٧,٦٣٨,٥٨٨	١٣٥,١٢٢,٣١٨	٣٠,٣٥٢,٩٢٩	٢٠,٧٧٧,٤٩٧	٢٤,٢١١,٥٠٥	٣٦١,٩٥٥,٠١٥
إهلاك السنة الفترة	٠	٤,٣١٣,٥٨٢	٧,٧٤١,٩٤٧	٣١١,٢٦٢	١٧,٠١٤,٧٠١	١,٤٣١,١٨٠	١,٣٣٣,٣٨٧	٨٠٤,٠٢٧	٣٢,٩٥٠,٠٨٦
مجمع إهلاك الإستبعادات	٠	(١٧,١٢٥,١١١)	(١,٤٥٨,٣٤٧)	(٤٤١,٠٠٠)	(٢٩,٣٥٩,٥٦٩)	(٦٢٨,٠٠٧)	(٢,٠٢٣,٢٠٦)	(١٩١,١٣١)	(٥١,٢٢٦,٣٧١)
مجمع الإهلاك في اخر الفترة (٢)	٠	٦٨,٧٢١,٤٧٠	٦٨,٦٠٢,٧٨٠	٧,٥٠٨,٨٤٩	١٢٢,٧٧٧,٤٥٠	٣١,١٥٦,١٠١	٢٠,٠٨٧,٦٧٩	٢٤,٨٢٤,٤٠٠	٣٤٣,٦٧٨,٧٢٩
صافي الأصول في آخر الفترة (١-٢)	١١٣,٣٣٢,٩١٣	٢٧١,٤١٩,١٧٩	٢٧,١٤٤,٣٨٨	٢,٣٠٩,٤٧٦	١٤٣,٥٠٨,٧٧٥	٢٣,٢٤٠,٠٨٣	١٦,٧٥٢,١٥٦	٩,٤٨١,٢٤٥	٦٠٧,١٨٨,٢١٥
صافي الاصول في اول السنة المالية(٣-٤)	١١٤,٦٤٣,٠٦٢	٢٠٥,٥٧٢,٣٤٤	٢١,٣٢٦,١٩٧	١,٠٦٣,٩٢٤	٣٩,٢٣١,٥٨٩	٨,٠١٥,٠١١	١٤,٢٢٦,٢٧٠	٩,٦٥٤,٢١٣	٤١٣,٧٣٢,٦١٠

٢٣. استثمارات عقارية :

تتمثل الاستثمارات العقارية في :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٣٠٧,٧٩٠,١٥٦	٣٠٧,٧٩٠,١٥٦
الاستبعادات	(٢,٠٩٢,٥٢٥)	٠
القيمة الدفترية اخر الفترة المالية	٣٠٥,٦٩٧,٦٣١	٣٠٧,٧٩٠,١٥٦
مجمع الاهلاك اول السنة المالية	٢,٩٤٠,٨٤٥	٢,٨٣٨,٥٣١
اهلاك الفترة المالية	٤٩,٧١٤	١٠٢,٣١٣
مجمع اهلاك الإستبعادات	(١,٣١٩,٥١٢)	٠
مجمع الاهلاك في اخر السنة المالية	١,٦٧١,٠٤٧	٢,٩٤٠,٨٤٥
صافى الاستثمارات العقارية في اخر الفترة المالية	٣٠٤,٠٢٦,٥٨٤	٣٠٤,٨٤٩,٣١١

٢٤. أصول ضريبية مؤجلة :

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
ضرائب مؤجله - مخصص إلتزامات عرضية	٤,٥٦٨,١٢٣	٤,٥٦٨,١٢٣
ضرائب مؤجله -مخصصات أخرى	٩٧٨,٨٣٢	٩٨٧,١٩٩
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	٨,٧٧٧,١٧٦	٨,٧٨٢,٧٨٤
الإجمالي	١٤,٣٢٤,١٣١	١٤,٣٣٨,١٠٦

٢٥. أرصدة مستحقة للبنوك :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
حسابات جارية	١٢٥,٧٢١,٧٠٦	٢٨,٤٠٣
ودائع	٣,٤٢٠,٥٠٨,٠١٨	٢,٧٣٥,٢٦٣,١٥٤
	٣,٥٤٦,٢٢٩,٧٢٤	٢,٧٣٥,٢٩١,٥٥٧
بنوك محلية	٣,٤٢٧,٧٧٤,٣٤٦	٢,٥١١,٠٥٧,٢٥١
بنوك خارجية	١١٨,٤٥٥,٣٧٨	٢٢٤,٢٣٤,٣٠٦
	٣,٥٤٦,٢٢٩,٧٢٤	٢,٧٣٥,٢٩١,٥٥٧
أرصدة بدون عائد	١٢٥,٧٢١,٧٠٦	٢٨,٤٠٣
أرصدة ذات عائد ثابت	٣,٤٢٠,٥٠٨,٠١٨	٢,٧٣٥,٢٦٣,١٥٤
	٣,٥٤٦,٢٢٩,٧٢٤	٢,٧٣٥,٢٩١,٥٥٧
أرصدة متداولة	٣,٥٤٦,٢٢٩,٧٢٤	٢,٧٣٥,٢٩١,٥٥٧
الاجمالى	٣,٥٤٦,٢٢٩,٧٢٤	٢,٧٣٥,٢٩١,٥٥٧

٢٦. ودائع العملاء :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
ودائع تحت الطلب	١٣,٨٤٤,٢٠٣,١١٢	١٣,٦٣٨,٨٣٢,٩٩١
ودائع لأجل وبإخطار	١٤,٥٦٨,١٣٨,٦٠٦	١٥,٠٦٤,٢٢٤,٤٩٤
ودائع التوفير وشهادات الادخار	٥,٥٤٧,٦٣٥,٥١٣	٥,٠٤٨,٧٣٧,٧٤٢
ودائع أخرى	٧٤٦,٩٣٨,١٥٢	٨٦١,٢١٢,٣٢٥
الاجمالى	٣٤,٧٠٦,٩١٥,٣٨٤	٣٤,٦١٣,٠٠٧,٥٥٣

٢٧. أدوات دين مصدرة :

قامت الشركه المصريه لضمان الصادرات بإصدار سندات بمبلغ خمسون مليون جنيه وإكتتب بنك الإستثمار القومى فى هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوى مقداره ٥% وتستهلك هذه السندات عند نهايه الشركه بعد الوفاء بإلتزاماتها.

٢٨. قروض أخرى:

	تاريخ الاستحقاق	معدل العائد (%)	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
قرض بنك الشركة العربية للاستثمار	٣٠ نوفمبر ٢٠١٨	%٥,١٢	٠	٢٦٨,٣١٧,٠٠٠
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	٣٠ أغسطس ٢٠١٩	%٣,٥٨	٤٤٧,٨٣٩,٩٩١	٤٤٧,١٩٥,٠٠٠
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢٦ أبريل ٢٠٢٢	%٤,٤٤	٣٢٥,٦٣٨,٨٨٩	٣٥٦,٩٤٤,٤٤٤
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ مارس ٢٠٢٣	%٣,٢٢	٤٧٠,٤٩٢,٣٤٤	٥٢٠,١٨٩,١٤٩
اتفاقية الالتزام البيني تحت إدارة البنك الاهلي المصري	١٣ فبراير ٢٠٢٠	%٠,٧٥	٢,٩٤٧,٣٨٣	٤,٨٢٥,٣٨٣
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ مارس ٢٠٢٥	%٥,٧٥	١٧٩,١٣٦,٠٠٠	٠
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٥	%٥,٧٥	١٧٩,١٣٦,٠٠٠	١٧٨,٨٧٨,٠٠٠
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%	١ أبريل ٢٠٢٢	%٣,٠٠	١٧٨,٧٧٣,٤٩٩	١٢٢,١٩٧,٠٠٠
الاجمالي			١,٧٨٣,٩٦٤,١٠٧	١,٨٩٨,٥٤٥,٩٧٧
أرصدة متداولة			٤٤٧,٨٣٩,٩٩١	٧١٥,٥١٢,٠٠٠
أرصدة غير متداولة			١,٣٣٦,١٢٤,١١٦	١,١٨٣,٠٣٣,٩٧٧
الاجمالي			١,٧٨٣,٩٦٤,١٠٧	١,٨٩٨,٥٤٥,٩٧٧

٢٩. التزامات أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
عوائد مستحقة	٣٢١,٧٣٠,٥٤٦	٢٥٧,٤٠٣,٩٩٤
إيرادات مقدمة	٤,٧٤٢,٥٠٧	٦,٧٧٦,٥٧٤
مصروفات مستحقة	٤٣٤,٢٨٦,٢٠٣	٤٣٢,٢٣١,٥٧٠
ضرائب وتأمينات مستحقة	٥٥,٤٨١,٥٩٤	٥١,٨٤٤,٨٦٣
خصوم تحت التسوية	٢٢٧,٤٢١,١٧٧	١٦٤,٠٠٥,٥٢٥
دائنو توزيعات	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الاجمالي	١,٠٤٣,٨٦٢,٠٢٦	٩١٢,٤٦٢,٥٢٦

٣٠. مخصصات أخرى :

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الرصيد فى أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / الى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد فى آخر السنة المالية
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مخصص مطالبات محتملة	٨٠,١٠٦,٩١٦	٤٢,١٦٢,٨٤٠	٠	(٤٢,٤٧٦,١٦٤)	٠	٠	(٧٧٤)	٧٩,٧٩٢,٨١٨
مخصص التزامات عرضية	٢٣,٦٣٨,٩١٨	٠	(٤,٥٤٣)	١٢,٦٩٦,٥٥١	٠	٠	٠	٣٦,٣٣٠,٩٢٦
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣٢,٣٢٩,٥٤٣	٢,٦٩٧,٥٨١	٦,٦٤٢	٠	٠	٠	(٣,٥١٠,٨٢٥)	٣١,٥٢٢,٩٤١
الاجمالى	١٣٦,٠٧٥,٣٧٦	٤٤,٨٦٠,٤٢١	٢,٠٩٩	(٢٩,٧٧٩,٦١٣)	٠	٠	(٣,٥١١,٥٩٩)	١٤٧,٦٤٦,٦٨٤

٣٠ يونيو ٢٠١٨	الرصيد فى أول السنة	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / الى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد فى آخر السنة المالية
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مخصص مطالبات محتملة	٧٤,٧١٥,٠٣٢	٢٥,٦٣٤,٦٦٦	٠	٠	٠	٠	(٢٠,٢٤٢,٧٨٢)	٨٠,١٠٦,٩١٦
مخصص التزامات عرضية	١٥,٥٧١,٢٨٨	٠	(٦٢,٥١٦)	٨,١٣٠,١٤٦	٠	٠	٠	٢٣,٦٣٨,٩١٨
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣١,٩٩٠,٧٦٧	٣,٢٣٤,١٠٢	(٤٠,٠٤٦)	٠	(٢,٨٥٥,٢٨١)	٠	٠	٣٢,٣٢٩,٥٤٣
الاجمالى	١٢٢,٢٧٧,٠٨٧	٢٨,٨٦٨,٧٦٨	(١٠٢,٥٦٢)	٨,١٣٠,١٤٦	(٢,٨٥٥,٢٨١)	٠	(٢٠,٢٤٢,٧٨٢)	١٣٦,٠٧٥,٣٧٦

- بند مخصص مطالبات محتملة يشمل مخصص القضايا ومخصص الضرائب لمواجهة أية مطالبات محتملة.
- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة.
- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها.

٣١. التزامات ضريبية مؤجلة :

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة. يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

وفيما يلي أرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
الاثر الضريبي للفرق بين الاهلاك المحاسبي والاهلاك الضريبي	(١,٩٥٩,٧٨٤)	(١,٠٥٨,٩٠١)
ضرائب مؤجله - فروق القيمة العادلة الناتجة عن تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية	٢٢,٠٦٥,٦٣٠	٢٢,٠٦٥,٦٣٠
الإجمالي	٢٠,١٠٥,٨٤٦	٢١,٠٠٦,٧٢٩

٣٢. إلتزامات مزايا التقاعد :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
التزامات مدرجة بالميزانية عن :		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	١١,٧٩٩,٩٢٩	١١,٧٩٩,٩٢٩
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	١,٠٦٧,٥٢٧	٥,٦٧٨,٩٣٤

٣٣.رأس المال والاحتياطيات :

(أ) رأس المال :

- بلغ رأس المال المرخص به ٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصري ، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٢،٧٢٨،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصري في٣١ ديسمبر ٢٠١٨موزع على ٢٧٢،٨٠٠،٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات.

(ب) الاحتياطيات :

تتمثل الاحتياطيات فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (١)	١٠٦,٣٤٠,١٩٣	١٠٦,٣٤٠,١٩٣
احتياطي المخاطر البنكية- أصول آلت ملكيتها للبنك (٢)	٢٠,٦٦١,٤٦٥	٢٠,٢٤٢,٠٦٤
احتياطي قانوني (٣)	٢٢١,١٨٣,٣٢٥	١٤٤,٩٤٠,٤٥٠
احتياطي عام	٢٢,٨٨١,٢٥٤	٢٠,٧٦٤,٧٥٤
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مالية متاحة للبيع (٤)	٦,٠٢٤,٩٢٠	٣٣,٢٩٢,٤١٨
الضريبة المؤجلة -فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية	(١٠,٥٢٣,٣٧٢)	(١٣,٣٨٤,٠٦٨)
احتياطي خاص	٣٨,٩٠٤,٠٩٦	٣٨,٩٠٤,٠٩٦
احتياطي رأسمالي (٥)	٢٨,٩٥٤,٢٩٣	٢٠,٤٩٩,٣٣٤
احتياطي IFRS ٩	٢٧١,٢٢٩,٧٨٧	٠
الاجمالى	٧٠٥,٦٥٥,٩٦١	٣٧١,٥٩٩,٢٤١

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل الزيادة في مخصص خسائر اضمحلال القروض محسوبا وفقاً لأسس تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري ، وقيمة مخصص خسائر اضمحلال القروض المحمل بالقوائم المالية.

٢- أحتياطي المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها :

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها.

٣- الاحتياطي القانوني :

وفقا للنظام الأساسى للبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠% من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات مالية متاحة للبيع:

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة وأرباح بيع أصول آلت ملكيتها وفاءً لديون .

٣٤.النقدية وما في حكمها:

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعه، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ أستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٤١٤,٤٢٠,٩٦٩	٤٨٠,٨٠٠,٦٣٢
أرصدة لدى البنوك	٦,٤٢٩,٤٨١,٤٧٩	٥,٦١٨,٣٤٨,٥٦٥
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	١٧٤,٥٢٦,٧٩٨	٣٢٣,١٩٧,٥٥١
الاجمالى	٧,٠١٨,٤٢٩,٢٤٦	٦,٤٢٢,٣٤٦,٧٤٩

٣٥.التزامات عرضية وارتباطات:

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية:

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٢٠٣,٠٩٢ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي:

القيمة بالألف جنيه

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقى ولم يطلب بعد
استثمارات مالية متاحة للبيع	٦٤١,٣٦٣	٤٨٨,٢٦٥	١٥٣,٠٩٧
استثمارات مالية في شركات تابعة	٢٩٩,٩٧٠	٢٤٩,٩٧٥	٤٩,٩٩٥
	٩٤١,٣٣٣	٧٣٨,٢٤٠	٢٠٣,٠٩٢

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٨ جنيه مصري
خطابات ضمان	١,٧٧٢,٢١٧,٦٠٢	١,٢٣١,٣٥٠,٥٩١
الاعتمادات المستندية (استيراد)	٩٠٥,٢١٣,٠٥٣	٨٤٧,٠٥١,٨٥٤
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٤٠١,٦٥٤,١٨٠	٣٦٥,٩٢٤,٧٢٠
اوراق مقبوله الدفع	٤٣١,٣٤٦,٦٩٩	٤٤٧,٧٥٠,٩٥٧
إجمالى	٣,٥١٠,٤٣١,٥٣٤	٢,٨٩٢,٠٧٨,١٢٢

٣٦.الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- يخضع البنك لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لذا فإنه يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تبدأ من الفترة التالية لتاريخ بدء النشاط ، وقد بدأ البنك نشاطه في ٣ فبراير ١٩٨٥ وبذلك يخضع البنك لضريبة شركات الأموال ابتداء من الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.
- هذا وقد بدأ فرع البنك بالعاشر من رمضان مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وحصل على موافقة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٠.
- وقد بدأ فرع البنك بالسادس من أكتوبر مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٩٧، وحصل على موافقة ضرائب الشركات المساهمة أول القاهرة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يوليو ١٩٩٧ وتنتهي في ٣٠ يونيه٢٠٠٧.
- قام البنك بالتوقيع مع مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) على التسوية النهائية بكل المنازعات الضريبية عن ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠، وقام البنك بالسداد وتم الحصول على المخالصة النهائية. وتم فحص السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن ضريبة شركات أموال لا شيء وتم إحالة بعض الأوعية الأخرى إلى اللجنة الداخلية وتم حسمها وسداد كافة المستحقات، كما تم فحص السنوات من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الي ٢٠١٠/٢٠١١ وتم طلب تحويل الملف الي اللجنة الداخلية وتم حسم بعض البنود وتحويل بعض البنود الأخرى إلى اللجنة الداخلية المتخصصة ، هذا ويقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات.
- جارى فحص السنوات من ٢٠١١/٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٦ ولم يتم التوصل بعد إلى نتائج نهائية للفحص الضريبى .
- صدر قرار لجنة فض المنازعات الضريبية بأحقية البنك بعدم خضوع ضريبة شركات الأموال على علاوة الإصدار لأسهم رأس المال للبنك عن عام ١٩٩٧ .
- فيما يتعلق بضريبة الدمغة فقد تم فحص معظم فروع البنك حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ وجارى فحص باقي الفروع ، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءاً على المطالبات الواردة ، ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.
- أما بالنسبة لضريبة كسب العمل فقد تمت المحاسبة والربط حتى عام ٢٠٠٠ وتم سداد الضريبة بالكامل ، وقامت المأمورية بالفحص عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد صدر قرار لجنة الطعن الخاص بهذه الفترة وأسفر عن حسم نقاط الخلاف الرئيسية لصالح البنك. وتم فحص ضريبة كسب العمل لعام ٢٠٠٥ وقام البنك بالاعتراض على ما جاء بها وجارى اتخاذ الإجراءات للتحويل للجنة الداخلية ، وجارى فحص السنوات ٢٠٠٦/٢٠١٢ وتم تسليم المأمورية كافة المستندات المطلوبة للفحص ولم يخطر البنك بأية فروق فحص حتى تاريخه ، ويقوم البنك بخصم وتوريد الضريبة شهريا في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١.
- تم الفحص والربط للضرائب العقارية حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ وتم سداد جزء تحت الحساب والطعن على قيمة الربط في الميعاد القانونى .
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبى عن ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧.

- بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحتة التنفيذية والشركة ملتزمة بتقديم اقرارها الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً ، وجارى الفحص عن السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ .
- جارى فحص ضرائب كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ .
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وتم سداد المستحق علي الشركة خلال تلك الفترة.
- تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علماً بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠١٨/٤ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- تم فحص حسابات الشركة من بداية النشاط حتي عام ٢٠٠٣ اما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٤ فقد تم تحويل الملف الي لجنة الطعن الضريبي لمصلحة الضرائب ولم يتم الربط النهائي لهذة السنه حتي تاريخه ، وقد قامت الشركه بتكوين مخصص ضرائب بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠ جنيه مصري لمواجهة نتائج لجنة الطعن.
- تم فحص ضرائب كسب العمل من بداية النشاط حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، كما قامت الشركة بتقديم التسويات الضريبية عن السنوات حتى عام ٢٠١٥ وجارى الفحص من قبل مصلحة الضرائب (شعبة كسب العمل).
- تم فحص ضرائب الدمغة من بداية النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١.

- تقوم باقى الشركات التي تم تجميعها بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٣٧. صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الأول – الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ عدد ١٢٨،٧٢٠وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٦١,٥% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٢٨,٤٨جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٤٠,٨ ألف جنيه عمولة الإدارة ،أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثاني – النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة رسملة مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦،٧٤٦،٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ عدد ١،٠٥٦،٨٣٥وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٤،٤١٥ وثيقة وهى تمثل نسبة ٣,٣% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وذلك وفقاً للتعديل الوارد بقرار السيد وزير الاستثمار رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٣١٣,٨٦٠٦جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٦١٦,٣ ألف جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثالث ذو العائد الدوري التراكمي – كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ عدد ٦٢،٦٣٠وثيقة وتبلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٧٩,٨% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١٧٨,٢٠٩٢ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات٢٨,٧ ألف جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.